



## ليبيا والأمن القومي المصري:

## تحليل للأوضاع الداخلية والسيناريوهات المستقبلية





إعداد:

عبدالله أحمد عبدالعزيز

باحث ببرنامج دراسات التطرف بمركز

وليد وأئل أحمد عبدالحافظ

مساعد باحث ببرنامج دراسات التطرف  
بمركز

مراجعة

أحمد سلطان

مسؤول برنامج دراسات التطرف  
بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة  
لمركز إيجبیشن انتربرايز للسياسات  
والدراسات

## نبذة تعريفية بمركز ايجيشن إنتربرايز :

مؤسسة بحثية مستقلة تعد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه، وبثه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي ومفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسميه بـ (الصورة المتكاملة) وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

يضم المركز الأمانة العامة، وهي المسؤولة عن إدارة المركز وتنفيذ خطته وبرامجه، بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية، والتي تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين في مختلف المجالات.

ويتميز المركز بفريق عمل شبابي يسعى إلى تقديم رؤى شبابية معاصرة، مع الاستعانة بخبرات من الخبراء والأكاديميين.

## مقدمة:

شهدت ليبيا مؤخرًا عدة أزمات بين الفصائل الرئيسية في المشهد السياسي الليبي، ولعل آخرها هي أزمة المصرف المركزي الليبي والتي أجدت التوترات بين الفصيلين الشرقي والغربي في ليبيا، وهددت الاستقرار الاقتصادي للدولة بعد قرار وقف إنتاج وتصدير النفط الخام، وتلك الأزمات تأتي خلال المباحثات حول إعداد الانتخابات الرئاسية الليبية، حيث إن ليبيا ليس لها رئيس شرعي حتى هذه اللحظة بعد سقوط نظام القذافي في 2011. وتعد القضية الليبية من أهم القضايا الحالية في الوطن العربي، كما تركز وتحرض مصر على المشاركة بقوة في تفاعلات المشهد الليبي؛ لاعتبارات عدة أهمها الحفاظ على الأمن القومي المصري، لذا فمن اللحظات الأولى كانت مصر دائمة الانخراط في مسارات الحل وجهود خفض التصعيد بين الأطراف الليبية، فضلًا عن المساعي المصرية لحشد التأييد الدولي نحو موقف إيجابي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط.

عند تناول الأوضاع الداخلية في ليبيا يجب علينا استعراض خريطتها الخاصة، حيث تتشارك مصر في حدود مباشرة مع ليبيا من الناحية الغربية، حيث يصل الشريط الحدودي الذي يفصل بينهما إلى 1115 كيلو متر، وهذا يعني أن هناك تأثيراً مباشراً للأوضاع في ليبيا على منظومة الأمن القومي المصري بشكل مباشر،<sup>1</sup> فكلما كانت الأوضاع الداخلية في ليبيا مستقرة، انعكس ذلك بالإيجاب على الأمن الإقليمي المصري، فليبيا تعد بعداً استراتيجياً هاماً، وكلما كانت الأوضاع في ليبيا غير مستقرة، في صورة صراعات داخلية أو وجود إرهاب، يؤدي ذلك إلى وجود قابلية عالية لتصدير مخاطر التهديد من ليبيا إلى داخل الدولة المصرية.<sup>2</sup>

وبالحديث عن خارطة ليبيا نجد أنها ليس لها سوي منفذ بحري وحيد من الجهة الشمالية وهو البحر الأبيض المتوسط، وعدد الدول ذات الحدود المشتركة مع ليبيا ستة دول وهو عدد لا يمكن الاستهانة به، سنجد أن الخط الجنوبي بالكامل هو الأكثر اشتعالاً وتصدير لحالات عدم الاستقرار، نجد الأزمة السودانية المستمرة على وقع الحرب المتواصلة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وسط أجواء من الجمود في مسارات التفاوض والحوار. والأمني، نسبة لتشاد والنيجر فهما من أكثر الدول تأثراً بالأنشطة الإرهابية لجماعة (بوكو حرام)، نضيف على ذلك أن

١ «مصر والملف الليبي»، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، (٢٠٢٢).

<https://9kbyoi.ly.bit/>

٢ بلال المصري، «مسألة الحدود المصرية - الليبية»، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر، (٢٠٢٠).

دولة (النيجر) شهدت في 26 يوليو 2023 انقلاباً عسكرياً، مما يعني أن النيجر الآن في مرحلة انتقالية والشكل النهائي للدولة فيما بعد الانقلاب العسكري لم يحدد بعد خارطة الطريق الخاصة بها،<sup>3</sup> أما بالنسبة إلى دولة (تشاد) نجد أن في إبريل 2021 تم اغتيال الرئيس (إدريس ديبي) وهو يحارب عند حدوده على الجبهة ضد الجماعات المتمردة التي تهدد استقرار حكمه، ثم تولى بعد ذلك الحكم ابنه (محمد إدريس ديبي)، وتم النظر إلى هذا الأمر باعتباره انقلاباً عسكرياً، مما أدى إلى قيام المعارضة بإحداث اضطرابات، نجد مما سبق أن الحدود الجنوبية لليبيا كلها غير مستقرة، أما فيما يخص باقي الدول التي تحدها من الشرق والغرب نجد أن مصر وتونس والجزائر فإن الأمور مستقرة من المنظور العسكري والأمني ولكنهم لا يخلون من التحديات الاقتصادية.

### أولاً: مسار العملية الانتقالية في ليبيا:

تعددت الأسباب التي جعلت الشعب الليبي يثور على نظام الرئيس معمر القذافي في 17 فبراير 2011م، والتي تسببت في الإطاحة به، فرغم أن دولة ليبيا تعد أكبر دولة ذات احتياطي نفطي في إفريقيا، ولكن لم تكن الأوضاع المعيشية للمواطنين تسير بشكل جيد رغم أن ليبيا تصنف أنها دولة نفطية، لم تكن المشكلة تكمن في الاتاحة، وإنما في غياب عدالة التوزيع، لأن النخبة الحاكمة دائماً ما كانت تعطي الأولوية للقبيلة في السلطة وفي توزيع الثروات الاقتصادية، بدأت القبائل الأخرى تستشعر هذه الفجوة رغم الثراء الكبير في ليبيا بسبب النفط، بالإضافة إلى أنه كانت هناك عمالة مصرية ضخمة تعمل في ليبيا، وكانت التحويلات الخارجية الخاصة بالعمال المصريين في ليبيا في غاية الأهمية بالنسبة لمصر في فترة من الفترات، ولكن أدى اندلاع الثورة في ليبيا إلى رجوع أغلبية هذه العمالة، ونرى انعكاس ذلك على مصر حينها، أن تم تشكيل ضغط على السوق المحلي الذي كان يعاني بالفعل من ارتفاع في معدلات البطالة،<sup>4</sup> هناك أيضاً فشل الديمقراطية المباشرة التي كان يتبعها القذافي، وهناك عنصر فعال ساهم في تحريك الثورة في ليبيا، نجاح الثورة في تونس التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، وفي مصر أطاحت بالرئيس محمد حسني مبارك، وكان كلاهما قد مكث فترة طويلة في الحكم، مما جعل الشعب الليبي يصر على تغيير نظام الرئيس القذافي.<sup>5</sup>

٣ أسماء عادل، «الانقلاب العسكري في النيجر.. الدوافع والتداعيات»، المركز المصري للدراسات والفكر الإستراتيجي، (٢٠٢٣).

٤ إيهاب شوقي، «الخطر القادم من ليبيا على الأمن القومي المصري والعربي»، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

٥ زياد عقل. «سبع سنوات من الثورة... إلى أين تتجه الأزمة الليبية؟»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، (٢٠١٨).

عقب سقوط نظام معمر القذافي، أضحى المشهد الليبي كميدان يتصارع فيه العديد من القوي المحلية والأجنبية، أهمها المجلس الوطني الانتقالي، وهو الكيان الذي التفت حوله المعارضة، والقوي الإسلامية وتترجمها جماعة الإخوان المسلمين، من خلال ذراعها السياسي وهو حزب العدالة والبناء، والمليشيات المسلحة، والقبائل، وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، وقد اتخذت العملية الانتقالية المسارات الأساسية الآتية:

### خارطة الطريق الأولي:

تم تشكيل جبهة تتولي إدارة العملية الانتقالية التالية لرحيل الرئيس القذافي، تسمى (المجلس الوطني الانتقالي)، مكون من 30 عضو تم اختيارهم على أساس مناطقي، اتخذ من مدينة (بنغازي) مقراً له، بقيادة (مصطفى عبدالجليل)، أسفرت عن تشكيل حكومتين، عندما تم قيام أول انتخابات برلمانية في 2012م فاز التيار الإسلامي بالأغلبية وتشكل (المؤتمر الوطني العام)، ولكن كان هناك تعارض في التوجهات بين التيار الإسلامي والحكومتين مما أدى إلى استقالتهما، ولذلك لم تسفر تلك الخارطة عن استقرار الأوضاع.<sup>6</sup>

### خارطة الطريق الثانية:

لم تسفر عن استقرار الأوضاع الداخلية في ليبيا، بل كانت بمثابة أخطر منحنى دخلت فيه ليبيا، حيث قامت الانتخابات البرلمانية الثانية في 2014م وفاز فيها (التيار المدني)، تشكل برلمان يسمي (بمجلس النواب)، لم يعترف الإخوان المسلمون بالهزيمة فأصبح المشهد في ليبيا منقسم إلى: حكومة في الشرق شكلها التيار المدني تسمي (بالحكومة الليبية المؤقتة) واتخذت من مدينة (البيضاء) عاصمة لها، بقيادة (عبدالله الثني) وتدعمها قوات خليفة حفتر «قائد الجيش الوطني الليبي». وعلي الصعيد الآخر حكومة في الغرب شكلها التيار الإسلامي تسمي (بالحكومة الإنقاذ الوطني) وعاصمتها (طرابلس) بقيادة (فايز السراج)، وهي تحظى بدعم جماعة الإخوان المسلمين والقوات المعروفة باسم قوات فجر ليبيا.

### اتفاق الصخيرات:

تبلور اتجاه دولي على أن تسوية الصراع الليبي لا يمكن أن تتم من خلال عملية عسكرية، وإنما عبر عملية سياسية تفاوضية بين الأطراف الليبية، وبالفعل نجح مبعوث الأمم المتحدة لدي ليبيا (مارتن كوبلر) في حث

<https://www.ahram.org.eg/News/16555.aspx>

٦ زياد عقل. «٨ سنوات على الثورة الليبية: مراحل متعددة وركود سياسي»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، (٢٠١٩).

<https://www.ahram.org.eg/News/16860.aspx>

أطراف الصراع على المضي قدماً في المسار التفاوضي. استضافت مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015م، برعاية الأمم المتحدة، ضم ممثلي حكومة طبرق، وممثلي حكومة الإنقاذ الوطني. وقضى الاتفاق بتشكيل مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية انتقالية، لتسيير الأعمال وصياغة دستور جديد، والإعداد لإجراء انتخابات حرة، بشرط حصولها على ثقة مجلس النواب بطبرق، باعتباره الجهة الوحيدة صاحبة الجهة الوحيدة صاحبة حق التشريع خلال المرحلة الانتقالية، على أن تكون حكومة الوفاق هي الحكومة الوحيدة المعترف بها دولياً، وأن يستمر عملها لمدة عام واحد فحسب، في حال عد الاتفاق على صياغة الدستور.

استفادت حكومة الوفاق الوطني من اعتراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بها، وتمكنت من إلحاق الهزيمة بالعناصر الموالية للمؤتمر الوطني العام، والسيطرة على العاصمة طرابلس، كما تحالفت مع كتائب الزنتان بقيادة أسامة الجويلي، لتهمز الميليشيات في صبراته ورشفانة، وتسيطر على جزء كبير من المنطقة الغربية لليبيا، بالرغم من ذلك رفض مجلس النواب الليبي الاعتراف بحكومة الوفاق، لتشهد ليبيا استقطاباً جديداً بين الحكومة الانتقالية بقيادة عبد الله الثني، وحكومة الوفاق الوطني بقيادة فائز السراج.<sup>7</sup>

خطة العمل من أجل ليبيا:

كانت في سبتمبر 2017م، تحت رعاية الأمم المتحدة، كانت تتكون من ثلاث مراحل: الأولى تهدف لمراجعة بنود اتفاق الصخيرات. أما الثانية تتضمن عقد مؤتمر وطني للمصالحة الشاملة لدمج المهتمين والمستبعدين من العملية السياسية على أن يعقد في فبراير 2018م، فيما تخصص المرحلة الثالثة لتنظيم استفتاء على الدستور، وفتح الباب أمام إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وذلك في موعد أقصاه 2018م. فشلت الجهود لتطبيق هذه الخطة، نتيجة لتعثر إقرار الدستور الليبي الجديد، وعدم توافق أطراف الصراع حول قانون الانتخابات، وصعوبة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ظل تردي الأوضاع الأمنية في البلاد.

لذا تم عقد مؤتمر باليرمو في إيطاليا في نوفمبر 2011م، ليؤكد على أن اتفاق الصخيرات سوف يظل أساساً لتسوية الصراع، وضرورة تحمل المؤسسات الشرعية مسئوليتها لإجراء انتخابات نزيهة وعادلة في أقرب وقت ممكن، على أن تتم تسوية كافة الخلافات الأخرى من خلال مؤتمر وطني شامل في نهاية 2018م. لكن التوترات ازدادت بين الجانبين، ليتم تأجيل المؤتمر الوطني إلى إبريل 2019م، قبل أن يلغي كلية بسبب إطلاق

<sup>v</sup> بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. «الاتفاق السياسي الليبي»، الأمم المتحدة، (٢٠١٥).

<https://www.aeqOvc.ly/bit/>

الجيش الليبي لعملية في غاية الأهمية اطلق عليها «طوفان الكرامة»، بقيادة المشير خليفة حفتر، لمواجهة تنامي نفوذ الميليشيات المسلحة بطرابلس، حيث انطلق الجيش الليبي من قاعدة الجفرة باتجاه العاصمة، ليسيطر علي: قصر بن غشير ووادي الربيع، وسوق الخميس بطرابلس. كما سيطر على غريان والعزيزية، ومواقع عديدة في صبراته وصرمان، قبل أن تنجح قوات الوفاق في استعادة غريان وبعض المناطق الأخرى بفضل الدعم التركي.<sup>8</sup>

وتم الاتفاق ما بين حكومة الوفاق وتركيا علي ترسيم الحدود البحرية، وكان الهدف من هذا الاتفاق هو ضمان سيطرة التيار الإسلامي علي المناطق الغربية الليبية، وكذلك قطع الطريق علي مصر بخصوص الثروات والموارد الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولذلك قامت مصر بعمل تحركين في بالغ الأهمية في ذلك التوقيت، التحرك الأول: قامت مصر بترسيم حدودها البحرية مع قبرص واليونان، من أجل إغلاق الباب أم الأطماع التركية في الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتحرك الثاني: الاتجاه لقد مؤتمر دولي خاص بليبيا، حيث تم عقد مؤتمر في برلين في يناير 2020م، وكانت مصر مهتمة بانعقاد هذا المؤتمر، وذلك بسبب منع التدخلات الأجنبية في ليبيا وعلى رأسها التدخلات التركية، وذلك للحفاظ على الأمن القومي المصري من خطر المرتزقة التي كانت ترسلها تركيا إلي ليبيا لدعم حكومة الوفاق. وحضر ذلك المؤتمر الذي دعت له أنجلينا ميركل (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وتركيا ومصر والجزائر والإمارات العربية المتحدة والكنغو والصين وإيطاليا وفرنسا و4 منظمات دولية «الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية)، ودعت برلين رئيس حكومة الوفاق «فايز السراج»، وقائد الجيش الوطني الليبي «خليفة حفتر»، وشاركت مصر بوفد رفيع المستوى لتكثيف الجهود المشتركة لدعم مساعي التسوية السياسية للوصول إلى حل شامل للقضية، على نحو يستعيد الاستقرار في ليبيا، ويدعم قدراتها ومؤسساتها الوطنية، ويحافظ على وحدة أراضيها وسيادتها، ويصون مواردها، ونتج عن هذا المؤتمر: إخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا تماما، اعتبار أن الشأن الليبي شأن داخلي أي لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل من أجل تسوية النزاعات الداخلية في ليبيا، الدعوة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية شامل في ليبيا.<sup>9</sup>

٨ سماء سليمان. «مؤتمر» باليرمو حول ليبيا... دلالاته وتداعياته»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٢٠١٨).

<https://www.siyassa.org/News/eg.aspx.16789>

٩ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. «مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا (برلين ٢)»، الأمم المتحدة، برلين، ألمانيا، (٢٠٢١).

<https://www.ujj/ly.bit/3J06>



وقد استخدمت مصر مخرجات هذا المؤتمر، وذلك في إعلان القاهرة يونيو 2020م، خاص بتسوية الأوضاع في ليبيا، وأكدت على نفس النتائج الخاصة بمؤتمر برلين، ولكن بعدها قامت مصر باتخاذ تحرك في غاية الأهمية، حيث قام الرئيس السيسي برسم الخط الأحمر في ليبيا والذي يمتد من مدينة سرت والتي تقع في شمال ليبيا والتي تطل على البحر الأبيض المتوسط ويتد ذلك الخط إلى مدينة الجفرة، وهو خط يفصل بين الشرق والغرب الليبي، حيث اعتبر هذا الخط لا يمكن تجاوزه وذلك للحفاظ على الأمن القومي المصري، وتم القيام بحركة استباقية حيث قام الرئيس السيسي بدعوة شيوخ القبائل الليبية من أجل تفويض شعبي في حالة حدوث أي تدهور أمني في الشرق نتيجة مجيء هجمات من قبل الإسلاميين في الغرب تجاه الشرق، يتم التدخل المصري من أجل إيقافهم.<sup>10</sup>

### تشكيل المجلس الرئاسي الليبي برعاية الأمم المتحدة:

استضافت تونس ملتقى الحوار العام بإشراف الأمم المتحدة المكونة من 75 مندوباً، ومثل فيه أقاليم ليبيا الثلاث برقة وفزان وطرابلس، وقد خلص الحوار إلى اتفاق في 13 نوفمبر 2020م، من أجل حسم القضايا الخلافية، حيث اتفق المشاركون على تأسيس المجلس الرئاسي لإدارة المرحلة الانتقالية مكون من 3 أفراد، بنظام المحاصصة أو المواثيق بين الأقاليم الثلاث، بالإضافة إلى وجود رئيس حكومة يتم الاتفاق عليه، وأن يتم توزيع المهام بينهم، على ألا يترشح أي أحد منهم في انتخابات نهاية 2021م، على أن ينتهي دور المجلس الرئاسي بكتابة دستور، وإجراء انتخابات رئاسية، وإجراء انتخابات برلمانية، وكان من المفترض انتهاء دور هذا المجلس في 24 12 - 2021م.<sup>11</sup>

وأصبح رئيس هذا المجلس الرئاسي (محمد المنفي)، وتم اختيار رئيس للحكومة وهو (عبدالحاميد الديب)، وكانت المجلس يظلمع بمهام ثلاث رئيسية: إطلاق مسار المصالحة الوطنية، وإجراء الاتفاقات الفنية والسياسية بين جميع أطراف الصراع، والقيام بدور القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتوحيد القرارات العسكرية تحت إمرته، كما يحتكر قرار إعلان الطوارئ وبناء مؤسسات الدولة والإشراف على الانتخابات، وتعيين السفراء وكل القيادات المؤسسية في البلاد.

### تأجيل الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021م:

١٠ أحمد عليه، «شراكة استراتيجية: مستقبل العلاقات المصرية-الليبية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، (٢٠٢١).

<https://www.ahram.org.eg/News/eg.ahram.acpss/17122.aspx>

١١ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. «خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل، الأمم المتحدة، (٢٠٢١).  
[https://www.unmissions.org/sites/default/files/pdf/arabic\\_final\\_roadmap\\_-\\_lpdf/files/default/sites/org.unmissions.unsmil/](https://www.unmissions.org/sites/default/files/pdf/arabic_final_roadmap_-_lpdf/files/default/sites/org.unmissions.unsmil/)

تقدم لخوض الانتخابات (98) مرشحاً، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات على لك نتيجة قصور في التشريعات الانتخابية والطعون المتعلقة بأهلية بعض المترشحين، ويأتي ذلك في ضوء تبني مجلس النواب الليبي القائم في طبرق قانوناً جديداً للانتخابات، وقوبل بالرفض من المجلس الأعلى للدولة، ولم يتم إجراء الانتخابات، وتم اقتحام مقر اللجان من قبل الجماعات في الغرب بسبب الاعتراض علي القانون الذي أصدره مجلس النواب، مما اضطر اللجنة العليا لتنظيم الانتخابات إلي تأجيل الانتخابات بسبب الاضطرابات الأمنية الموجودة في غرب ليبيا.

شكل مجلس النواب لجنة خارطة الطريق، لتجاوز مأزق عدم إجراء الانتخابات، وتم تحديد موعد إجراء انتخابات جديدة بعد أربعة عشر شهراً من تاريخ إصدار الدستور، ولم يكن هناك بعد دستور، ولذلك كان الشغل الشاغل في ليبيا في 2022م هو المسار الدستوري، لوضع دستور ليبي لتحديد قانون انتخابي، كانت مصر هي الداعم الرئيسي لهذا المسار، حيث استضافت مصر ثلاثة اجتماعات اسفرت عن أن هناك 75% من بنود الدستور تم الموافقة عليها، ولكن تكمن المعضلة في أن 25% من البنود لم يتم التوافق عليها وكانت أساس الخلاف، وهي البنود الخاصة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وشروط الترشح، ونتيجة تأزم المشهد قام مجلس النواب بتحميل رئيس الحكومة (عبدالحميد الدبيبة) المسؤولية فقام المجلس بعزله، وتم اختيار (فتحي باشاغا) كرئيس جديد للحكومة والذي كان يعمل من قبل كوزير للداخلية في حكومة (فايز سراج)، ولكن الأمور لم تستب لفتحي باشاغا ولم يستطع الدخول لطرابلس، واستقر في سرت وبنغازي، ولم يرضي عنه أيضاً مجلس النواب فقاموا بعزله في مايو 2023، وقام المجلس بتكليف وزير المالية (أسامة حماد) بتسيير مهامه ومواصلة عمله على رأس وزارة المالية.<sup>12</sup>

### ثانياً: العوامل المسؤولة عن تصاعد الصراع:

يمكن تفسير التعثر الذي اعترى عملية الانتقال السياسي في ليبيا، وتصاعد الصراع فيها بأربعة عوامل هي: سمات الثورة الليبية، العامل القبلي، الإرهاب وانتشار الميليشيات المسلحة، والعوامل الاقتصادية، وتدخل القوي الإقليمية والدولية.

سمات الثورة الليبية:

**عند وقوع الثورة الليبية لم تكن هناك مؤسسة عسكرية بإمكانها أن**

١٢ مروة محمد، « النواب الليبي يقرر إيقاف باشاغا وإحالته للتحقيق.. وتكليف حماد برئاسة الحكومة»، الشروق، (٢٠٢٣).

<https://EzuSg.ly/bit/٤٣>

تدير المرحلة الانتقالية بليبيا، كانت الطبيعة القبلية هي التي تسيطر على الجيش، وهو الأمر الذي جعل الصراع يمتد، حيث لم يكن هناك طرف يستطيع تولى المرحلة الانتقالية منفرداً بعد رحيل القذافي.

انتشار الميليشيات المسلحة:

هناك العديد من الحركات مسلحة في ليبيا، ومنها جماعات راديكالية متطرفة، تابعة للتيار الإسلامي والإخوان المسلمين، وهناك آلاف المقاتلين، وملايين قطع السلاح بين أيديهم، وهم لا يعدون كثيراً عن مصر، ولذلك يعد موقف مصر في ليبيا موقفاً صارماً في دعم مؤسسات الدولة الرسمية، من أجل الحفاظ على الأمن القومي المصري.

العامل القبلي:

توجد في ليبيا أكثر من 140 قبيلة كبرى، وكل قبيلة لها ذراع عسكري، وهناك أنقسام في ولاء القبائل، وهي من الأمور التي ساهمت في استمرار الصراع في ليبيا.

العامل الاقتصادي:

رغم أن ليبيا تعد دولة نفطية، ولكن تكمن المشكلة في كيفية استغلال النفط، يتواجد النفط بوفرة في غرب ليبيا، والمسيطر على الغرب هي الحركات المسلحة، التي تقوم ببيع النفط لأطراف خارجية، ومن ثم تستخدم عوائد النفط لتغذية الحرب ضد الجيش الليبي.

التدخلات الخارجية:

فمن أجل الخروج من الأزمة الحالية ستحتاج ليبيا إلى قيام عمليات إعادة الإعمار والتأهيل، والتي ستستدعي تدخلات أجنبية من أجل القيام بتلك المشاريع، وبالطبع لن تكون خدمات مجانية إنما تحمل في طياتها رغبات قوية في استغلال النفط الليبي وأخذ حقوق انتفاع طويلة المدى للاستنزاف ثروة النفط الليبية، وبذلك تحرم ليبيا من مورد اقتصادي هام قد يساعدها في نهضتها القادمة.

**ثالثاً: نتائج الصراع في ليبيا:**

ألقت حالة التخبط السياسي والفوضى الأمنية بظلال وخيمة على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في ليبيا وذلك على النحو التالي:

تردي الأوضاع الأمنية:

تشير التقارير إلى تردي الأوضاع الأمنية بليبيا، نظراً لانتهاك الحظر

المفروض على التسليح من جانب طرفي الصراع والدول الداعمة لهما، وانتهاكات وقف إطلاق النار، فبالرغم من قرار مجلس الأمن الدولي بحظر تصدير السلاح لليبيا منذ 2011م، فقد كانت ليبيا واحدة من ضمن أكبر أربع دول استيراداً للسلاح بالقارة الأفريقية عام 2019م. حيث تعتبر تركيا أهم موردي السلاح لحكومة الوفاق، فيما يؤمن الجيش الوطني السلاح عن طريق روسيا وفرنسا والأطراف الإقليمية، بينما تحصل الميليشيات والجماعات الإرهابية على الأسلحة من السوق السوداء.

هناك أيضاً انتهاكات متبادلة لوقف إطلاق النار بليبيا، رغم الهدنة المفروضة بموجب مؤتمر برلين في يناير 2020م، والتي اعتمدها مجلس الأمن بموجب القرار 2510، في فبراير 2020م، كما تؤكد الأمم المتحدة أن سماء ليبيا ما زالت مستباحة للجميع، وأنها تعد أكبر مسرح للاستخدام الطائرات بدون طيار، حتى أن أغلب المطارات قد توقفت عن العمل، باستثناء البعض منها مثل: معيتيقة ومصراتة وتاجوراء.

#### تهديد السلامة الإقليمية:

ما زالت هناك مخاوف بشأن السلامة الإقليمية للدولة الليبية، إذ يطالب البعض من أن لأخر بالأخذ بالفيدرالية، وتتصاعد تلك الاتجاهات في إقليم برقة وتمتد إلى فزان والجبل الأخضر، حيث توجد كتائب قتالية مدربة تسعى لتحقيق ذلك، كما تسيطر برقة على 60% من احتياطي النفط، فيما تملك فزان 25% من الاحتياطي. وفي ظل رفض أغلب الشعب لهذا الخيار، فمن المرجح حدوث مواجهات مسلحة بين القوي السياسية، قد تؤدي إلى شلل كامل لأجهزة الدولة، وقطع امدادات النفط، وهو ما يحدث بالفعل وإن كان بشكل جزئي.

#### تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

أدى الصراع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بليبيا، حيث انخفض إنتاج النفط في البلاد، من 1.6 مليون برميل يوميا قبل الثورة إلى 640 ألف برميل عام 2014م، بل إن صادرات النفط توقفت أحيانا خلال العام 2019م، في ظل سعي الميليشيات المسلحة لوضع ضوابط جديدة لتوزيع عائدات النفط، لتبدو كدولة داخل الدولة. وهو ما انعكس بشدة على الأوضاع الاقتصادية بليبيا، خاصة إذا ما علمنا أن مبيعات النفط تسهم بنحو 95% من قيمة الصادرات، و96% من الموازنة العامة للدولة. ازدادت الأوضاع سوءاً مع اندلاع عملية (طوفان الكرامة) في إبريل 2019م، تنامت أزمة السيولة النقدية، وارتفعت معدلات البطالة لأكثر من 40% وبلغ التضخم ذروته، وارتفع الدين العام إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقع البنك الدولي أنه في حال استمرار الصراع، وعدم ترشيح

الإنفاق العام، فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي سيكون بالسلب. تفاقم الأزمة الإنسانية:

تشير التقديرات إلى تأثر 27% من الشعب بشكل مباشر بالصراع، أي شخص واحد من بين كل أربعة مواطنين. ويعود ذلك لكون معظم المنشآت العسكرية الليبية تقع وسط مواقع مدنية، وهو ما يجعل المنازل والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية في مرمى النيران. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أن ليبيا شهدت اكتظاظاً للمستشفيات، التي تراجعت كفاءتها بنسبة تزيد عن 80%، وعانت من ظاهرة إغلاق المدارس، وهو ما يفسر تراجع مؤشر جودة التعليم بها، حيث جاءت ليبيا في المرتبة 119 من إجمالي 189 بالنسبة لجودة التعليم عام 2018م.

تهديد الأمن في دول الجوار الجغرافي والإقليمي:

تفيد التقارير أن ليبيا تمثل تهديداً لأمن دول الجوار الجغرافي والإقليمي، إذ يوفر أمراء الحرب والحركات الإرهابية بليبيا قاعدة للدعم اللوجستي للإرهاب بالمنطقة. فهي تورد العناصر التكفيرية، وهي أيضاً مصدر السلاح للعديد من تلك الحركات، وهنا كشف مفوض الأمن والسلم للاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي أن ثلث الأسلحة الأكثر تطوراً التي بحوزة الإرهابيين في أفريقيا جنوب الصحراء هي أسلحة مهربة من ليبيا. أضحت ليبيا مرتعاً لنشاط شبكات الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، التي تتخذ ليبيا معبراً لعملياتها لأوروبا. إذ قدر عدد المهاجرين بليبيا نحو 669 ألف مهاجر في أغسطس 2018، ومنهم ما يقارب 60 ألف طفل، حيث يتسلل هؤلاء لليبيا قادمين من السودان ودول إفريقيا جنوب الصحراء، قبل أن يواصلوا رحلتهم لأوروبا، حيث تقل المسافة بين السواحل الليبية ونظيرتها الأوروبية عن 300 كيلو متر.<sup>13</sup>

احتماليات اندلاع الصراع:

ومن الممكن أن نستنتج مما سبق أنه لم تعد هناك معطيات أو آفاق لحل القضية الليبية في ظل المعوقات السياسية والاقتصادية والأمنية، فالإدارة التي يقودها «عبد الحميد الدبيبة» متمسكة بالسلطة ولن تتنازل عنها للحكومة التي يقودها «أسامة حمد» المنبثقة من البرلمان، وهو ما أدى كما إلى استمرار الانقسام والتشرذم السياسي والإداري في البلاد. فضلاً عن ذلك، هناك خلافات حالياً مع الأطراف الأخرى بشأن القوانين التي تحكم الاستحقاقات الانتخابية، رغم أن البرلمان الليبي أصدر لوائح

١٣ جمال جوهر، «باب على الأمل والموت في ليبيا، كيف تجلب الشبكات الدولية أطفالاً أفارقة للمتاجرة بهم وتهريبهم إلى أوروبا؟»، الشرق الأوسط.

<https://www.lybit.ly/9g58a2>

خاصةً بها، وذلك لأن المجلس الأعلى للدولة غير راغب في إقرار القوانين وفقاً للتعديلات التي أجراها البرلمان، ويرى أن الصيغة السابقة يجب أن تستخدم دون أي تعديلات.<sup>14</sup>

بالإضافة إلى الخلافات السياسية، فإن التداخل السياسي والاقتصادي أدى لتفاقم الأزمة، فكما تمت الإشارة مؤخراً، فإن عزل محافظ المصرف المركزي «الصديق الكبير»، أدى لأزمة اقتصادية كبيرة في ليبيا، ولا يزال البنك المركزي الليبي، الذي يقع في قلب أزمة مستمرة منذ أسابيع أدت إلى خفض إنتاج النفط، معزولاً عن النظام المالي الدولي، وهذا بسبب إقالة محافظه المخضرم من قبل الفصائل السياسية في خطوة مثيرة للجدل. ولم يتدخل المجلس الرئاسي، الذي يتخذ من طرابلس مقراً له، إلا نادراً في السياسة الليبية قبل أن يتحرك رئيسه محمد المنفي ليحل محل محافظ البنك المركزي المخضرم صادق الكبير، الأمر الذي دفع الفصائل الشرقية إلى إصدار أمر بوقف تدفقات النفط عبر حقول النفط الليبية احتجاجاً. واتفق المجلسان التشريعيان الليبيان هذا الشهر على تعيين محافظ للبنك المركزي بشكل مشترك، وهو ما قد يؤدي إلى تفكيك معركة السيطرة على عائدات النفط في البلاد، ورجبت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بالتقدم الذي أحرزته الهيئتان التشريعتان «بشأن المبادئ والجدول الزمني الذي ينبغي أن يحكم الفترة الانتقالية المؤدية إلى تعيين محافظ جديد ومجلس إدارة للبنك المركزي»، ولكن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا قالت إن الفصائل الليبية لم تتوصل إلى اتفاق نهائي في المحادثات الرامية إلى حل أزمة البنك المركزي التي أدت إلى خفض إنتاج النفط والصادرات.<sup>15</sup>

ومع الأزمات الداخلية، يمثل الوجود الروسي من العناصر البارزة في المشهد الليبي، ففي نهاية عام 2021، بدأت تظهر تقارير عن توسع قوات الفيلق الإفريقي المعروفة وقتها باسم قوات فاغنر، وتبين أن تلك القوات كانت تخترق أراضي بلدان في منطقة الساحل الأفريقي ظاهرياً لحماية المصالح الاقتصادية لروسيا، بما في ذلك الاستثمارات في التعدين والتنقيب، وهناك آراء قائلة باستخدام شرق ليبيا كأساس لنفوذها في جميع أنحاء القارة، حيث قد أرسلت روسيا 1800 مقاتلاً إلى هناك، ويتألف المقاتلون المرسلون من العسكريين الروس والمرترقة الذين يخدمون في فيلق روسيا الأفريقي، المعروف سابقاً باسم مجموعة

١٤ خالد خميس السحاتي. «آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال عام ٢٠٢٤»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٢٠٢٤).

<https://details/Article/eg.gov.idsc.www//:9122>

١٥ «Libyan factions have not reached final agreement on central bank crisis, UN Libya Mission says», Reuters (٢٠٢٤).

<https://shorturl.at/VPweb>

فاغمر، وجاء ذلك في أعقاب تسليم مئات الأطنان من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ميناء طبرق في شرق ليبيا في أبريل الماضي بواسطة أسطول من السفن الروسية، وقد حدث كلا الأمرين بعد مناقشات بين المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي المتمركز في الشرق، ويونس بك يفكوروف، نائب وزير الدفاع الروسي، وكذلك الجنرال أندريه أفيريانوف، الزعيم الجديد لمجموعة فاغمر. ويرى البعض أن روسيا لها شأن في الأزمة الليبية، حيث تدعم حل الصراع لاستكمال مصالحها في الدولة والمنطقة بشكل عام.<sup>16</sup>

ولهذا يرى بعض الخبراء أنه لا توجد حالياً أي مؤشرات على أن الصراع في دولة مثل ليبيا يتجه نحو الحل أو التسوية، ويشير هذا إلى أن أطراف الصراع ستستمر في الخلاف طوال عام 2024 وربما تشتد، مما يعرض استقرار المنطقة للخطر ويثير المخاوف بشأن الجهود الجارية لبعض دول المنطقة لحل هذه النزاعات، ولهذا السبب، يرى بعض الخبراء أنه لا توجد حالياً أي دلائل على أن الصراع في دولة مثل ليبيا يتجه نحو الحل أو التسوية، ويشير هذا إلى أن أطراف الصراع ستستمر في الخلاف طوال عام 2024 وربما تشتد، مما يعرض استقرار المنطقة للخطر ويثير المخاوف بشأن الجهود الجارية لبعض دول المنطقة لحل هذه النزاعات.

## دور المصرف المركزي الليبي وآخر التطورات السياسية:

### السياسة النقدية والإدارة الاقتصادية

#### 1. إدارة العملة:

ظل الدينار الليبي تحت الضغط، مواجهًا مخاوفًا كبيرة بشأن التضخم وانخفاض قيمة العملة، وشملت الجهود الرامية إلى استقرار العملة التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، وإعادة النظر في سياسات سعر الصرف، وموازنة السيولة داخل النظام المصرفي.

#### 2. التضخم:

تسببت معدلات التضخم المتزايدة والمدفوعة بقضايا سلاسل التوريد والطلبات المتزايدة من موظفي القطاع العام في ضغوط اقتصادية كبيرة على المواطنين، مما أدى إلى زيادة مستويات الفقر، وتعرض المصرف المركزي الليبي لانتقادات عدة لعدم معالجته للتضخم بشكل أكثر صرامة.

١٦ أسرة منير الدفاع الإفريقي. «روسيا ترسل ١,٨٠٠ مقاتل إلى ليبيا لسيط نفوذها في ربوع إفريقيا»، منير الدفاع الإفريقي، (٢٠٢٤).

<https://wvlhv.at.shorturl/>

### 3. قضايا القطاع المصرفي:

وقد كانت هناك تحديات تتعلق بالسيولة والكفاءة التشغيلية للمصارف المحلية، وقد نجح المصرف المركزي في معالجة بعض هذه التحديات من خلال تنفيذ تدابير لضمان السيولة مع الدفع أيضاً نحو الإصلاحات لتحسين البنية التحتية المصرفية والخدمات المالية.<sup>17</sup>

#### مبادرات التحول الرقمي

##### 1. حلول الدفع الرقمية:

أطلق المصرف المركزي الليبي مبادرات لتعزيز المدفوعات الإلكترونية وحلول الخدمات المصرفية الرقمية لتحديث النظام المالي في ليبيا، وقد شملت هذه المبادرات شراكات مع شركات التكنولوجيا لتطوير محافظ رقمية محلية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

##### 2. الشمول المالي:

بُذلت العديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي، وخاصة استهداف المجتمعات المهمشة والسكان الذين لديهم وصول محدود إلى الخدمات المصرفية، وقد اعتبر تعزيز الاقتصاد غير النقدي وسيلة لمكافحة الفساد وتحسين تتبع تدفقات الأموال.<sup>18</sup>

#### العلاقات والتعاون الدولي

##### 1. التعاون مع المؤسسات المالية الدولية:

سعى مصرف ليبيا المركزي إلى إقامة شراكات مع منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للقيام بإصلاحات اقتصادية، وركز هذا التعاون على تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتطوير استراتيجيات طويلة الأجل للتعافي.

##### 2. إدارة الديون:

وعمل مصرف ليبيا المركزي على معالجة الدين العام وتسهيل المفاوضات مع الدائنين، وقد استلزم عدم الاستقرار الاقتصادي التركيز على إعادة

١٧ عادل الكاسح إنبيية. «أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية»، مجلة جامعة الزاوية، مجلد ١، (٢٠٢١).

[JdBLa/at.shorturl/://https](https://JdBLa/at.shorturl/)

١٨ «استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا»، حكومة ليبيا، (٢٠٢٢).

[OMRDd/at.shorturl/://https](https://OMRDd/at.shorturl/)



هيكله الديون لتحسين الوضع المالي للبلاد واستعادة ثقة المستثمرين. ومن ثم كان مصرف ليبيا المركزي عند مفترق طرق لتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة على مدى العامين الماضيين. وتسلط قضايا الحوكمة، والدفع نحو الإصلاحات الاقتصادية، ومحاولات استقرار العملة المحلية، فضلاً عن جهود التحديث من خلال التحول الرقمي، الضوء على الدور المتعدد الأوجه لمصرف ليبيا المركزي في معالجة الأزمة المالية المستمرة في ليبيا، وتظل فعالية إجراءات بنك ليبيا المركزي متوقفة على حل المأزق السياسي الأوسع واستعادة ثقة الجمهور في المؤسسات المالية، إلا أن المستجدات السياسية أثرت بشكل كبير على عمل المصرف المركزي الليبي.

### الأزمة السياسية للمصرف المركزي الليبي:

منذ وفاة الرئيس الأسبق معمر القذافي، تولى منصب محافظ المصرف المركزي الليبي الصديق الكبير والذي تمكن من الصمود في وجه كل الاضطرابات السياسية في البلاد، كما أنه يمول حالياً مشاريع إعادة الإعمار التي ينفذها بلقاسم حفتر من بين أمور أخرى، حيث أنه كان قد تبنى منهجاً تكنوقراطياً ويحاول تجنب الخلافات السياسية بين الطرفين الرئيسيين، وبعد أن اشتكى الدببة من عدم تلقيه أموالاً من المصرف المركزي وحرمانه من تمويله، لم تستمر العلاقة بين محافظ المصرف المركزي ورئيس الحكومة المعترف بها دولياً (في طرابلس)، عبد الحميد الدببة، كما كانت من قبل وبدأت تتدهور منذ أكثر من عام ونصف. ثم بعد أن قرر المجلس الرئاسي (الموجود في طرابلس) إقالة محافظ المصرف المركزي من منصبه وتسمية بديل له، اندلعت الأزمة في المصرف المركزي الليبي، مما دفع الفصائل المسلحة من الجانبين إلى إعلان استعدادها للصراع المسلح.<sup>19</sup>

وفي وقت لاحق، أعلن أسامة حمد رئيس الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب حالة القوة القاهرة على صناعة النفط ووقف إنتاج وتصدير النفط الخام، وجاء هذا الإجراء في معارضة لما اعتبرته الحكومة «اقتحام لجنة تسليم وتسليم مكلفة من المجلس الرئاسي لمقر المصرف المركزي لتمكين الإدارة الجديدة للمصرف». وكانت اعتراضات مجلس النواب وحكومته المعينة نابعة من أن المجلس الرئاسي ليس له سلطة ترشيح محافظ المصرف المركزي، إلا أنه يزعم أنه من اختصاص مجلس النواب بالتعاون مع مجلس الدولة بموجب الاتفاق السياسي الليبي المبرم في مدينة الصخيرات المغربية عام 2015.

١٩ «حالة «القوة القاهرة» بعد تطورات «المصرف المركزي».. ماذا يحدث في ليبيا؟»، الحرة (٢٠٢٤).

<https://ndlh.at.shorturl/>

وفيما يتعلق بالمجلس الرئاسي، فقد دافع عن اختياره تعيين مجلس إدارة جديد للبنك المركزي الليبي، مشيراً إلى أن الهدف هو تحسين قدرة المصرف على أداء مهامه بفعالية وكفاءة، وضمان استمرار الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وإن توقف عجلة النمو التي بدأت بسلسلة من مشاريع البنية التحتية خلال العقد الماضي هو السمة الأكثر إثارة للقلق في قضية المصرف المركزي في ليبيا، حيث تشكل مشاريع «إعادة الإعمار» في مدن شرق ليبيا مثل بنغازي وسرت ودرنة، فضلاً عن مشاريع التنمية التي تشرف عليها إدارة الديبئة في طرابلس، الأساس لهذه المبادرات. ولأن ليبيا تعتمد بشكل أساسي على الواردات من الغذاء والبناء والعملات الأجنبية، فإن المصرف المركزي يسيطر على جميع المعاملات، ويدفع الرواتب، ويوافق على خطابات الاعتماد لاستيراد السلع، مما يجعل الصراع على السيطرة على المصرف خطيراً للغاية ومن المرجح أن يؤثر على الوضع الإنساني في البلاد، كما تتأثر مشاريع التنمية سلباً بالصراع السياسي والتنافس على تمويل المصرف المركزي، وخاصة في بعض المناطق الجنوبية المعزولة حيث الوضع خطير للغاية وتزيد المسافة من طرابلس أو بنغازي من تكلفة السلع بسبب النقل.<sup>20</sup>

### الانتخابات الليبية القادمة:

لا يزال الطريق إلى الانتخابات في ليبيا، بحسب مراقبين سياسيين، يواجه العديد من التحديات، أبرزها معارضة المجلس الأعلى للدولة لهذه القوانين، وتحفظات البعثة الأممية على مزاعم عدم وجود توافق سياسي بشأنها، رغم موافقة مجلس النواب على قوانين الانتخابات وتسليمها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتنفيذها نهاية عام 2023.<sup>21</sup>

وفي إبريل 2024، قرر أعضاء المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي تأسيس إدارة جديدة موحدة، ووضع جدول زمني للانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد، وتكثيف الجهود لإنهاء التشرذم المؤسسي والسياسي في البلاد، وتقرر التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وفقاً للقوانين التي يقررها ويصدرها مجلس النواب، والعمل على توسيع دائرة التوافق خلال الاجتماع الموسع الثاني بين أعضاء مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، الذي عقد في القاهرة.

وكشف أنه من أجل استيفاء المتطلبات المتبقية والتقدم نحو الانتخابات،

٢٠ أحمد حافظ. «كيف حدثت أزمة مصرف ليبيا المركزي؟ ومن المسؤول عنها؟»، الجزيرة، (٢٠٢٤)

<https://www.facebook.com/AFXFb/at.shorturl/>

٢١ "تقرير.. الانتخابات الرئاسية والبرلمانية .. حلم الليبي في 2024"، وكالة الأنباء الليبية، (2023).

<https://www.ly.gov.lana/post/298657?id&ar=lang?php.post/ly.gov.lana/>

قرر الحاضرون تقديم خطة خارطة طريق وضعها أعضاء المجلسين، وبدعوة مجلس النواب إلى إعلان فتح باب الترشيحات والبدء في قبول التزكيات ومراجعة ملفات المرشحين لقيادة حكومة كفاءات بقيادة وطنية تشرف على تيسير شؤون البلاد، اتفق الليبيون على تشكيل حكومة جديدة واحدة، وأكدوا على ضرورة تكثيف الجهود وتنسيقها لكسر الانقسام السياسي والمؤسسي الذي يغذي نمو الفساد وارتفاع التكاليف والحالة السيئة تاريخياً لظروف المعيشة للسكان.<sup>22</sup>

وكان مصدر ليبي قد أشار إلى إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ليبيا في النصف الأول من عام 2024 في عام 2023، إلا أن المصدر استبعد إجراء الانتخابات في ذلك الوقت بسبب خلافات جميع الأطراف حول قوانين الانتخابات التي أصدرتها لجنة «6+6» وأن المفوضية العليا للانتخابات ستحتاج إلى ستة أشهر على الأقل لتنظيم الانتخابات بعد إقرار القوانين. وقال المصدر إن التدخلات الخارجية زادت من تعقيد الوضع الليبي وأكد على عدم وجود إرادة إقليمية ودولية لإتمام الانتخابات حتى النهاية فضلاً عن العوائق الأمنية والعسكرية التي تمنع ليبيا من تنظيم انتخابات في المستقبل القريب. وبسبب تعقيدات المشهد السياسي والعسكري وتقلب الوضع الأمني خاصة في المدن الجنوبية، فشلت الانتخابات الليبية في ديسمبر 2021.<sup>23</sup>

ومع تقرير إجراء الانتخابات الرئاسية في نهاية عام 2024، بدأت ليبيا في الإعداد للانتخابات مؤخرًا، حيث أعلنت مفوضية الانتخابات الليبية، وقبيل الجولة الأولى من الانتخابات البلدية، أنها وزعت 188,868 بطاقة اقتراع على الناخبين، أي ما يعادل 90% من إجمالي البطاقات، ووفقاً لبيان نشرته قناة الوسط الليبية، فقد أفادت المفوضية بأن 132,368 ناخباً من الذكور - أي ما يعادل 89% من إجمالي الناخبين الذكور المسجلين - تسلموا بطاقاتهم الانتخابية، في حين تسلمت 56,500 ناخبة - أي ما يعادل 92% من إجمالي الناخبات المسجلات - بطاقاتهن الانتخابية. والجدير بالذكر أن المفوضية حددت السابع من سبتمبر موعداً نهائياً لاستلام بطاقات الناخبين، بعدما انطلقت من الترشيحات للانتخابات المجالس المحلية في الثامن عشر من أغسطس 2024. وقد أكدت المفوضية أن سبعة أعضاء سيخدمون في المجلس البلدي للمناطق التي يقل عدد سكانها عن 25 ألف نسمة، وتسعة أعضاء سيخدمون في البلديات التي يتراوح عدد

<sup>22</sup> "اتفاق ليبي بالقاهرة على تشكيل حكومة موحدة جديدة ووضع خارطة طريق للانتخابات"، شينخوا نيوز، (2024).

<https://at.shorturl.com/0j28V>

<sup>23</sup> حسن الورفلي. "مصادر لـ«الاتحاد»: توقعات بإجراء الانتخابات الليبية في النصف الأول من 2024"، جريدة الاتحاد، (2023).

<https://at.shorturl.com/1lpod>

سكانها بين 25 ألفاً و75 ألف نسمة، وأحد عشر عضواً سيخدمون في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 75 ألف نسمة.<sup>24</sup>

## رابعاً: استشراف السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن يؤول إليها مستقبل ليبيا:

### 1- التسوية السلمية في إطار دولة مركزية:

يظل هذا الاحتمال قائماً في ظل جهود الأمم المتحدة، ومحاولات دول جوار ليبيا، والقوي الدولية الأخرى للوصول إلى تسوية سلمية للصراع، عبر مائدة التفاوض، حيث إن استمرار الصراع قد يؤدي إلى حدوث ما يسمى بمرحلة (نضج الصراع)، وهي حالة تتحقق عندما يطول أمد الاقتتال المسلح، دون أن تلوح في الأفق إمكانية تحقيق عسكري، بالرغم من فداحة التكاليف المادية والخسائر البشرية الناجمة عن الصراع، بما يجعل مواصلة القتال نوعاً من استنزاف القوي ليس أكثر.

في هذا الإطار، من المتوقع أن يتم انتخاب لجنة وطنية لوضع الدستور، واستيعاب الميليشيات المسلحة في إطار جيش وطني، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بما يرسخ دعائم الدولة الموحدة، القائمة على أساس اللامركزية السياسية، ويسهم في العودة التدريجية للاستقرار السياسي والأمني.

وكان فائز سراج رئيس حكومة الوفاق الوطني قد طرح مبادرة هذا المعنى لتسوية الصراع في يونيو 2019م، كما تتولى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع طرفي الصراع، إعداد مسودة اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار، وتسهيل العودة الآمنة للمدنيين لمناطقهم، وإيجاد آلية مراقبة مشتركة تقودها وتشرف عليها الأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5، التي أقرها مؤتمر برلين.

### 2- تقاسم السلطة في ظل دولة فيدرالية:

ربما تؤدي حالة غياب النظام والدولة، والاستقطاب السياسي والعسكري الحاد، إلى انكفاء القوي السياسية والمسلحة كل داخل مناطق نفوذه، للاستئثار بما لديه من ثروة نفطية، وما يخضع لسيطرته من موانئ للتصدير. وقد سبقت الإشارة إلى تبني البعض خيار الفيدرالية انطلاقاً من إقليم برقة وفزان والجبل الأخضر.

وتبدو فرص هذا الخيار قائمة في ظل اتساع الفجوة بين أطراف الصراع، وضعف الثقة فيما بينهم، وصعوبة إجراء الانتخابات بالبلاد تحت الظروف

<sup>24</sup> "مفوضية الانتخابات الليبية تسلم نحو 189 ألف بطاقة للناخبين"، اليوم السابع، (2024).

<https://Sahae9ky.com.tinyurl/>

الأمنية الحالية، خاصة بمنطقة درنة والجنوب الليبي، واحتمال عدم قبول الأطراف الصراع بنتائج الانتخابات إذا لم تأت في مصلحتهم. لكن تجدر الإشارة إلى أن مسألة الفيدرالية في تلك الحالة لا تعدو أن تكون ذريعة للاستئثار بموارد ومقدرات الدولة. وبالتالي فهي أقرب إلى (تفتيت الدولة)، نظراً لغياب سلطة مركزية قوية، قادرة على تحقيق التوازن ما بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، التي سوف تتحول حينها إلى مناطق منعزلة بلا رابط بينها.

### 3- سيناريو المغالبة:

قد يتحقق هذا السيناريو في حال نجاح أحد أطراف الصراع في إلحاق هزيمة ساحقة بالطرف الآخر، وإجباره على الإذعان لموقفه، أو الخروج من المشهد السياسي كلية، أو العيش في المنفى، وكان المشير خليفة حفتر قد طرح هذا السيناريو في يونيو 2019م، مؤكداً قدرته على إلحاق الهزيمة بحكومة الوفاق الوطني، وحل الميليشيات الداعمة لها ونزع سلاحها، وكذلك حل كافة الكيانات الأخرى المنبثقة عن اتفاق الصخيرات، ومنح الضمانات الكافية لكل من يتعاون في هذا الاتجاه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على الإعداد للانتخابات، وعودة المسار الديمقراطي، وتشكيل لجنة صياغة دستور جديد، وإعادة التوازن لقطاع النفط وعوائده.

لكن هذا السيناريو لا يمثل في تقديرنا حلاً مقبولاً للصراع الليبي، ولا يمكن التعويل عليه في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد، لأنه يقوم ابتداءً على استبعاد القوي الأخرى، أو إدماجها بشكل إكراهي في الدولة والنسيج المجتمعي. وهو ما ثبت فشله في كل الحالات التي طبق فيها تقريباً، وهو ما تؤكدته تجربتا إريتريا وجنوب السودان على سبيل المثال.

### 4- الحرب الأهلية المفتوحة والممتدة:

قد تستمر حالة الاستقطاب السياسي والاشتباكات المسلحة في ليبيا، في ظل تعدد روافد الدعم لأطراف الصراع، وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، الأمر الذي قد يتطور لحدوث حرب أهلية مفتوحة تستعصي على التسوية في المستقبل المنظور. وهذا يمثل السيناريو الكارثي في ليبيا. وتبدو فرص هذا السيناريو قائمة في ظل عدم القدرة على إنفاذ مقررات مؤتمر برلين، وعدم وجود آليات فاعلة للرقابة على تطبيق بنود الاتفاق، واستمرار التدخلات الخارجية وتدفقات السلاح غير المشروعة.

## قائمة المراجع:

أحمد حافظ. «كيف حدثت أزمة مصرف ليبيا المركزي؟ ومن المسؤول عنها؟»، الجزيرة، (2024)

<https://shorturl.at/8FXFb>

أحمد عليه، «شراكة استراتيجية: مستقبل العلاقات المصرية-الليبية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، (2021).

[#https://acpss.ahram.org.eg/News/17122.aspx](https://acpss.ahram.org.eg/News/17122.aspx)

«اتفاق ليبيا بالقاهرة على تشكيل حكومة موحدة جديدة ووضع خارطة طريق للانتخابات»، شينخوا نيوز، (2024).

<https://shorturl.at/0j28V>

«استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا»، حكومة ليبيا، (2022).

<https://shorturl.at/OMRDd>

أسرة منبر الدفاع الإفريقي. «روسيا ترسل 1,800 مقاتل إلى ليبيا لبسط نفوذها في ربوع إفريقيا»، منبر الدفاع الإفريقي، (2024).

<https://shorturl.at/w7lhv>

أسماء عادل، «الانقلاب العسكري في النيجر.. الدوافع والتداعيات»، المركز المصري للدراسات والفكر الإستراتيجي، (2023).

إيهاب شوقي، «الخطر القادم من ليبيا على الامن القومي المصري والعربي»، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. «الاتفاق السياسي الليبي»، الأمم المتحدة، (2015).

<https://bit.ly/4aeqOVc>

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. «مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا (برلين 2)»، الأمم المتحدة، برلين، ألمانيا، (2021).

<https://bit.ly/3J56Ujz>

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. «خارطة الطريق للمرحلة التمهيديّة للحلّ الشامل، الأمم المتحدة، (2021).

[https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf\\_-\\_roadmap\\_final\\_arabic\\_0.pdf](https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_arabic_0.pdf)

بلال المصري، «مسألة الحدود المصرية – الليبية»، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر، (2020).

جمال جوهر، «باب على الأمل والموت في ليبيا، كيف تجلب الشبكات الدولية أطفالاً أفارقة للمتاجرة بهم وتهريبهم إلى أوروبا؟»، الشرق الأوسط. <https://bit.ly/49g58a2>

«تقرير.. الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. حلم الليبيين في 2024»، وكالة الأنباء الليبية، (2023).

<https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=298657>

«حالة «القوة القاهرة» بعد تطورات «المصرف المركزي».. ماذا يحدث في ليبيا؟»، الحرة (2024).

<https://shorturl.at/rndlh>

حسن الورفلي. «مصادر لـ«الاتحاد»: توقعات بإجراء الانتخابات الليبية في النصف الأول من 2024»، جريدة الاتحاد، (2023).

<https://shorturl.at/1lpod>

خالد خميس السحاتي. «أفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال عام 2024»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024).

<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9122>

زياد عقل. «سبع سنوات من الثورة... إلى أين تتجه الأزمة الليبية؟»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، (2018).

<https://acpss.ahram.org.eg/News/16555.aspx>

زياد عقل. «8 سنوات على الثورة الليبية: مراحل متعددة وركود سياسي»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، (2019).

<https://acpss.ahram.org.eg/News/16860.aspx>

سماء سليمان. «مؤتمر باليرمو حول ليبيا... دلالاته وتداعياته»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2018).

<https://www.siyassa.org.eg/News/16789.aspx>

عادل الكاسح إنبية. «أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية»، مجلة جامعة الزاوية، مجلد 1، (2021).

<https://shorturl.at/JdBLa>

مروة محمد، «النواب الليبي يقرر إيقاف باشاغا وإحالاته للتحقيق.. وتكليف حماد برئاسة الحكومة»، الشروق، (2023).

<https://bit.ly/43EzuSg>

«مصر والملف الليبي»، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، (2022).

<https://bit.ly/49kbyoi>

«مفوضية الانتخابات الليبية تسلم نحو 189 ألف بطاقة للناخبين»، اليوم السابع، (2024).

<https://tinyurl.com/5ahae9ky>

Libyan factions have not reached final agreement on central bank“24. (crisis, UN Libya Mission says”, Reuters, (2024).

<https://shorturl.at/VPweb>



